المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON تضامن

تضامن

إن لم تكن معهم.. فمن يكون؟

نشرة دورية تصدر شهرياً مؤقتا عن المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن)

عدد حزيران 2023

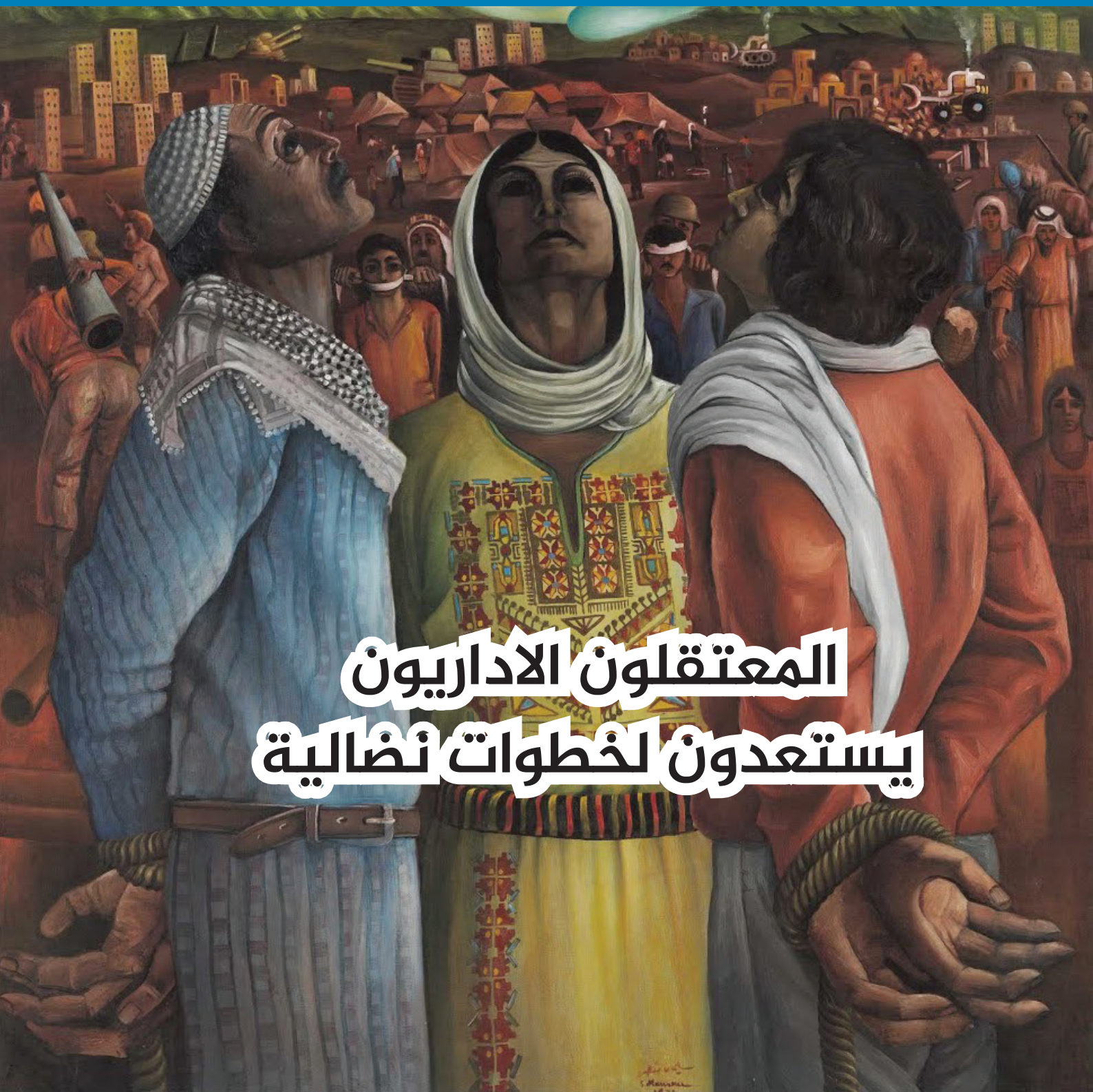

المعتقلون الاداريون يستعدون لخطوات نضالية

في هذا العدد

مقال - قضية الأسرى تعود الى ما قبل النكبة 6

ارتفاع عدد الاسرى الاداريين المعتقلين 8

ظروف اعتقال قاسية للاسرى الاطفال 9

المعتقلون الاداريون يستعدون لخطوات نضالية ضد الاعتقال الاداري 10

الاحصائية العامة للأسرى 13

احصائيات حول الاعتقال الاداري 14

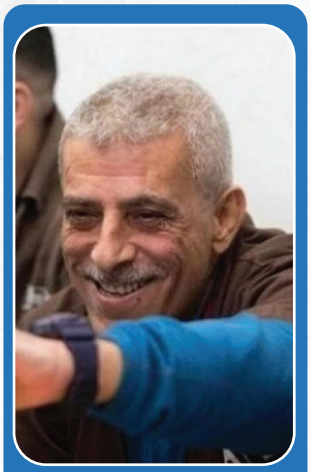

حياة الأسير الفلسطيني وليد أبو دقة في خطر حقيقي

-5-

استمرار عزل المعتقل الاداري الأسير رأفت ناصيف..

-3-

الاحتلال نفذ عمليات إعدام ميداني بمن يُعتبرون أسرى وفق القانون

-4-

بعد تمديد اعتقاله 6 أشهر أخرى

استمرار عزل المعتقل الاداري الأسير رأفت ناصيف..

يواصل الاحتلال الإسرائيلي عزل الأسير رأفت ناصيف من طولكرم، منذ اعتقاله قبل نحو عام.

واعتقل الاحتلال ناصيف (٥٨ عاماً) في الثامن من يونيو الماضي ٢٠٢٢، بعد اقتحام منزله في طولكرم والعبث بمحتوياته.

وبعد نحو أسبوع من اعتقاله حولته سلطات الاحتلال للاعتقال الإداري ستة أشهر، ثم جددت له الاعتقال الإداري مرة أخرى ٦ أشهر إضافية.

وجاء اعتقال الشيخ ناصيف الأخير بعد ستة أشهر فقط من الإفراج عنه بعد اعتقال إداري استمر ٢٣ شهرا.

> لا يكاد الأسير يمضي بضعة أشهر كاملة حتى يُعاد اعتقاله من جديد، وفي بعض الأحيان لا يكمل شهرا واحدا في منزله، ليعود سيف الاعتقال الإداري للتسلط عليه ما يحرمه من مناسبات عائلية عدة.

وشغل ناصيف داخل وخارج سجون الاحتلال مواقع قيادية عدة في حركة حماس، وكان له دور فاعل في الإنجاز الوطني الفلسطيني عموما، حيث يعد ناصيف أحد الشخصيات القيادية في طولكرم واعتقله الاحتلال أكثر من مرة، وأمضى خلف القضبان ما يزيد عن ٢٠ عاما، الجزء الأكبر منها في الاعتقال الإداري.

والأسير ناصيف متزوج ولديه ثلاثة أطفال أكبرهم بنت لا تتجاوز التسع سنوات من عمرها.

ويعاني القيادي ناصيف من أمراض عدة جراء سنوات الاعتقال الطويلة، منها مرض الشقيقة الذي يلازمه منذ سنوات، إلى جانب القرحة في المعدة.

سياسة الاستنزاف بالاعتقال الإداري تطال ما يزيد على ألف أسير، يعانون الأمرّين وتنهش أجسادهم وأعمارهم سنوات الاعتقال المتقطع دون أي مسوغ قانوني.■

الاحتلال نفذ عمليات إعدام ميداني بمن يُعتبرون أسرى وفق القانون

نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، بتاريخ ٢٦ مايو، تحقيقًا صحفيًا خلصت فيه إلى أنّ جيش الاحتلال الصهيوني نفذ عمليات إعدام خارج إطار القانون بجنين شمال الضفة الغربية منذ بداية العام ٢٠٢٣ الجاري.

وأجرت واشنطن بوست مزامنة لـ١٥ مقطع فيديو رصدت عملية اقتحام نفذها الاحتلال في ١٦ مارس/ آذار المنصرم وأسفرت عن ٤ شهداء وهم نضال خازم، ويوسف شريم، والطفل عمر عوادين (١٤ عامًا)، ولؤي الصغيّر.

واستعرضت العشرات من مقاطع الفيديو الأخرى، بما في ذلك لقطات كاميرات المراقبة من الشركات

وأطلقت قوات الاحتلال النار على أحد المقاومين عدة مرات، بعد أن أصبح عاجزاً نتيجة إصابته، وهو ما يعني أنه إعدام خارج نطاق القانون، وقال الخبراء للصحيفة الأمريكية إنه «قد ينتهك القانون الإسرائيلي».

وشاركت صحيفة «واشنطن بوست» النتائج التي توصلت إليها مع خبراء في القانون الدولي، وأجمعوا أنّ «الغارة المميتة تبدو وكأنها تنتهك الحظر المفروض على عمليات القتل خارج نطاق القضاء».

وقال فيليب ألستون، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بحالات الإعدام خارج القضاء بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠، بعد مراجعة الأدلة التي قدمتها الصحيفة: «يمكن للمرء أن يقول بدرجة من الثقة إن هذه عمليات إعدام خارج نطاق القضاء».

ووفقاً لمايكل لينك، الذي شغل منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية حتى العام الماضي، فإن عمليات القتل هذه «غير قانونية إلى حد بعيد» بموجب المعايير الدولية.

وتشير الصحيفة إلى أن القانون الإسرائيلي يوفر مزيداً من الحرية لقواتها في أثناء ما تسميه «عمليات مكافحة الإرهاب» حتى حين لا تكون الأهداف مسلحة بشكل واضح، ولم يكن هناك تبادل لإطلاق النار، كما في هذه الحالة.

ووصف مايكل سفارد، محامي حقوق الإنسان غارة جنين بأنها «نموذجية للغاية لكيفية تنفيذ إسرائيل لعمليات القوة المميتة».

ارتكبت دولة الاحتلال عشرات الجرائم من الإعدام الميداني بحق الفلسطينيين، سواء داخل السجون أو بعد القاء القبض عليهم وهم أحياء، وتمعن في القتل بتركهم ينزفون حتى الموت، ومنع أي محاولة لإسعافهم، أو بتركهم «فريسة» لأمراض تنهش أجسادهم داخل السجون والزنازين ومنع أي علاج عنهم.■

حياة الأسير الفلسطيني وليد أبو دقة في خطر حقيقي

أكدت النيابة العامة الإسرائيلية بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٢٣، أنها ستعارض أي محاولة لإطلاق سراح الأسير وليد دقة المصاب بالسرطان في وقت مبكر.

وأفاد ضابط طبيب في إدارة السجون الإسرائيلية، حسبما نقلت صحيفة «هآرتس» العبرية، بأن «حياة دقة في خطر حقيقي والأيام التي تفصلنا عن فقدانه قليلة جدًا».

وتم نقل الأسير وليد دقة الذي يعاني من مرض السرطان بشكل عاجل إلى مستشفى أساف هروفيه داخل أراضي الـ٤٨ ، نتيجة تفاقم مضاعفات الجراحة التي أجريت لإزالة ورم في رئته اليمنى، والتي تسببت في اختناقه الشديد والتلوث.

وأشارت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في بيان مقتضب إلى أنه لا توجد معلومات حول حالته الحالية، مؤكدة أن وضعه صعب جدًا.

وطالبت عائلته بضرورة الإفراج الفوري عنه ليتمكن من تلقي العلاج اللازم دون أي قيود، حيث حمّلت سلطات السجون المسؤولية الكاملة عن حياته في ظل غياب بيئة علاجية مناسبة لمرضه النادر.

يذكر أن الأسير وليد دقة يبلغ من العمر ٦٠ عامًا، وهو من مدينة باقة الغربية في أراضي الـ٤٨، وقد تم اعتقاله في ٢٥ مارس ١٩٨٦، وهو ينتمي إلى عائلة تتكون من ثلاث شقيقات وستة أشقاء، علمًا بأنه فقد والده خلال سنوات اعتقاله.

ويُعتبر الأسير وليد دقة من بين أبرز الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث ساهم في العديد من المبادرات والأنشطة الحياتية للأسرى، وقد قام بإنتاج العديد من الكتب والدراسات والمقالات خلال فترة اعتقاله، وساهم بشكل فاعل في فهم تجربة السجن ومقاومتها.

وكان الأسير وليد دقة قد نُقل إلى المستشفى في ٢٣ مارس ٢٠٢٣، بعد تدهور حالته الصحية بشكل حاد، بسبب تشخيص إصابته بمرض التليف النقوي (Myelofibrosis)، وهو سرطان نادر يصيب نخاع العظم، وذلك في ديسمبر ٢٠٢٢، وتفاقمت حالته بعد أن ترك دون علاج لفترة طويلة بعد تشخيص سرطان الدم قبل عشر سنوات.

● بقلم الأسير المحرر
عبد الناصر فروانة

أسير محرر، ومختص بشؤون الأسرى، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وعضو لجنة إدارة هيئة الأسرى في قطاع غزة. ولديه مدونة شخصية بإسم: «فلسطين خلف القضبان».

قضية الأسرى تعود إلى ما قبل النكبة

تشكل قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، معلماً من معالم القضية الفلسطينية وجزءاً أصيلاً من التاريخ الفلسطيني المقاوم والمكافح. وقد التصقت بكفاح الشعب الفلسطيني ونضاله ضد الاستعمار على مدار عشرات السنين من أجل استعادة حقوقه المسلوبة ونيل حريته المنشودة، لذا، فإننا نخطئ القول والوصف، تاريخياً وسياسياً، إن تناولنا الاعتقالات منذ سنة ١٩٦٧، في سياق سردنا التاريخ الفلسطيني.

إن قضية الأسرى والمعتقلين ليست مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي الفلسطينية عقب هزيمة ١٩٦٧؛ كما لم يرتبط وجود السجون والمعتقلات في وعي الفلسطيني بزمن إسرائيلي معين، وإنما يعود تاريخ نشأتها إلى ما قبل ذلك بسنوات طوال، وما يسبق نكبة ١٩٤٨ بكثير. وأن جذورها تمتد إلى ما قبل وعد «بلفور» المشؤوم في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧.

أما إن كان الحديث مقتصراً على تناوُل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فلا بأس أن يبدأ الحديث من «النكبة» سنة ١٩٤٨، ومن الخطأ استسهال الأمر وتناوُل الاعتقالات منذ استكمال الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي الفلسطينية عقب «هزيمة» ١٩٦٧، أو ما يُطلق عليها اسم «النكسة».

> **الرواية الفلسطينية يجب أن تبدأ من حيث نشأت القضية، ومنذ أن عرف الفلسطيني سجون الاستعمار ووقع فيها أسيراً، وأن مسيرة الاعتقالات، عبر مراحلها الزمنية المتسلسلة، يجب أن تؤرَّخ في الموسوعة الفلسطينية بشكل متكامل، حتى تبقى الحقيقة راسخة في الوعي الجمعي.**

وبناءً على تلك الحقائق، فإن الرواية الفلسطينية يجب أن تبدأ من حيث نشأت القضية، ومنذ أن عرف الفلسطيني سجون الاستعمار ووقع فيها أسيراً، وأن مسيرة الاعتقالات، عبر مراحلها الزمنية المتسلسلة، يجب أن تؤرَّخ في الموسوعة الفلسطينية بشكل متكامل، حتى تبقى الحقيقة راسخة في الوعي الجمعي، الفلسطيني والعربي، للأجيال المتعاقبة والشعوب الحرة، وما زال ذلك اليوم الذي يوثّق فيه الفلسطينيون مجمل الاعتقالات ينتظر القدوم.

لذا، من الأهمية بمكان تناوُل قضية الأسرى والمعتقلين منذ بداياتها الأولى في سياق سردنا التاريخ الفلسطيني، من دون استبعاد أو تغييب الفترة الممتدة ما بين «وعد بلفور(١٩١٧) و«نكبة» ١٩٤٨، أو الفترة الممتدة من «نكبة» ١٩٤٨ و«هزيمة» ١٩٦٧، من حيث الأحداث والمسؤولية التاريخية لكلٍّ من بريطانيا والمحتل الإسرائيلي. إذ من الملاحظ أن الرواية الفلسطينية تنتقل مباشرة في سردها التاريخ من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٤٨، من دون التطرق إلى تفاصيل تلك المرحلة، أو حتى التوقف أمام المحطات المفصلية خلال فترة الانتداب البريطاني، فدائماً ما يتم الحديث عن «وعد بلفور» وتحميل بريطانيا المسؤولية عمّا ترتّب عليه من احتلال فلسطين وقيام دولة الاحتلال الإسرائيلي على جزء كبير من الأراضي الفلسطينية؛ من دون التطرق إلى ما اقترفته بريطانيا نفسها خلال تلك الفترة بحق الفلسطينيين.

وهنا ليس المطلوب من بريطانيا الاعتذار فقط، أو السعي لمعالجة ذاك الخطأ التاريخي، ومسح آثاره، ومعالجة ما ترتب على «وعد بلفور» من مآسٍ فحسب، وإنما على بريطانيا أن تتحمل المسؤولية الكاملة عمّا اقترفته من انتهاكات وجرائم بحق الفلسطينيين خلال الفترة ١٩١٧-١٩٤٨، بما في ذلك الاعتقالات وعمليات الاحتجاز الجماعي التي شكلت ظاهرة خطرة، وأن تلك الحقبة الزمنية بحاجة إلى كثير من الجهد الجماعي في مجال البحث والتوثيق من جانب الباحثين والمؤرخين، وحتى من السياسيين والحقوقيين.

على بريطانيا أن تتحمل المسؤولية الكاملة عمّا اقترفته من انتهاكات وجرائم بحق الفلسطينيين خلال الفترة ١٩١٧-١٩٤٨، بما في ذلك الاعتقالات وعمليات الاحتجاز الجماعي.

إن المتتبع لتلك الحقبة التاريخية (١٩١٧-١٩٤٨) يلحظ، وبوضوح، كم كانت المأساة كبيرة والجرائم فظيعة، التي اقتُرفت في عهد الانتداب البريطاني بحق المعتقلين الفلسطينيين الذين يقدّر المؤرخون والباحثون أعدادهم بعشرات الآلاف، إذ لجأت سلطات الانتداب البريطاني إلى استخدام سياسة القبضة الحديدية والعنف والقسوة والقمع الهمجي في معاملتها للفلسطينيين، وأن هذه السياسة كانت تتصاعد كلما انتفض الفلسطينيون، وقد انتفضوا كثيراً، رفضاً للظلم، وإن تصاعدت كانت تتسع معها حملات الاعتقال والتعذيب الوحشي والجَلد بالعصا إلى درجة الموت، وفرك الخصيتين وحرق القدمين وإدخال الخوازيق، ودفع الماء بمضخة من الأنف إلى الجوف، وتعريض المعتقلين لنهش الكلاب، وتعليق المعتقل في السقف، بالإضافة إلى عمليات القتل العمد والإعدام، وأن إعدام الشهداء الثلاثة، فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد جمجوم في سنة ١٩٣٠، كان مثالاً، لكنه لم يكن الأول، وليس الأخير خلال تلك الحقبة.

ورثت دولة الاحتلال الإسرائيلي عن الانتداب البريطاني الكثير من السجون والمعتقلات، السيئة الصيت والسمعة، كما ورثت العديد من القوانين المجحفة والقرارات الظالمة، لعل أبرزها «الاعتقال الإداري».

بينما ورثت دولة الاحتلال الإسرائيلي عن الانتداب البريطاني الكثير من السجون والمعتقلات، السيئة الصيت والسمعة، كما ورثت العديد من القوانين المجحفة والقرارات الظالمة، لعل أبرزها «الاعتقال الإداري»، الذي بات على يد الاحتلال أداة للانتقام ووسيلة للعقاب الجماعي، وجزءاً أساسياً في تعامُله مع الفلسطينيين.

أما المرحلة التي أعقبت النكبة سنة ١٩٤٨، فهي مهمشة وغائبة-إلى حد ما-عن سجلات ووثائق تاريخ الحركة الفلسطينية الأسيرة، وعندما يعكف الباحثون على توثيق هذا التاريخ، تراهم يستهلونه من بداية الاحتلال لبقية الأراضي الفلسطينية سنة ١٩٦٧، ثم لا يتم التطرق إلى تلك الحقبة المهمة بما تستحقه، وإن تمت الإشارة إلى الاعتقالات، فإنها تكون بإشارات محدودة وعابرة، وتكاد لا تُذكر.

إن المرحلة التي أعقبت نكبة ١٩٤٨ وحتى الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، كانت الأكثر خطورة وإجراماً وقسوة وبشاعة بحق المعتقلين الفلسطينيين والعرب، وأن الاعتقالات في تلك المرحلة كانت جماعية وعشوائية، وأن قوات الاحتلال كانت تزجّ بالمواطنين الأبرياء في معسكرات اعتقال يشرف عليها أعضاء من منظمات «الأرغون» و«شتيرن» و«الهاغاناه»، مثل معتقلات عتليت وصرفند وحيفا وعكا ونفيه شأنان، الأمر الذي يوضح طبيعة المعاملة القاسية والسيئة التي كان يتلقاها المعتقلون بداخلها.

إن المرحلة التي أعقبت نكبة ١٩٤٨ وحتى الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، كانت الأكثر خطورة وإجراماً وقسوة وبشاعة بحق المعتقلين الفلسطينيين والعرب.

وقد اتصفت تلك المرحلة بالعنف والتعذيب الجسدي، وأن النهاية المحتومة لأغلبية الأسرى والمعتقلين في تلك الفترة، كانت القتل والدفن في حفر صغيرة وكبيرة داخل مقابر جماعية، ومن دون علم ذويهم الذين اعتبروهم، حينها، في عداد المفقودين، وفقاً لروايات وشهادات مَن نجوا من الفلسطينيين. بينما تشير الحقائق والوقائع والشهادات إلى أن العصابات الصهيونية قامت بعمليات اغتصاب للنساء الفلسطينيات والاعتداء عليهن، بعد إلقاء القبض عليهن، وغالباً ما يتم قتل النساء بعد اغتصابهن، وتحدث شهود عيان عن الطريقة القاسية والمهينة التي كانت النساء يجرَّدن بها من مصاغهن ومضايقتهن جسدياً، بعد اعتقالهن خلال حرب ١٩٤٨، ولعل كتاب «أسرى بلا حراب» يتناول جزءاً من تلك الوقائع المؤلمة والشهادات القاسية.

إن الاعتقالات الإسرائيلية للفلسطينيين لم تتوقف يوماً، وقد سُجل منذ النكبة سنة ١٩٤٨ أكثر من مليون حالة اعتقال، شملت كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، ذكوراً وإناثاً، صغاراً وكباراً، حتى باتت فلسطين كلها خلف القضبان، وبتنا نطلق على فلسطين بلد المليون أسير، كما لم يعد هناك بقعة جغرافية في فلسطين التاريخية إلا وأقامت عليها سلطات الاحتلال سجناً، أو معتقلاً، أو مركز توقيف، حتى أضحت الاعتقالات جزءاً أساسياً من منهجية الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة على الشعب الفلسطيني، والوسيلة الأكثر قمعاً وقهراً وخراباً للمجتمع الفلسطيني. إلا إن تلك الاعتقالات، وعلى الرغم من مرارتها، وما تلحقه من ضرر بالفرد والأسرة والمجتمع الفلسطيني، لم ولن توقف مسيرة الشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال.■

ارتفاع كبير في عدد الأسرى الإداريين

أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في تقرير أصدرته في ٢٩ مايو ٢٠٢٣ ، أن أعداد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال ارتفعت مؤخراً لتصل إلى ما يزيد عن (١٢٠٠) أسيرا، وهو النسبة الأعلى منذ سنوات سابقة .

وقالت الهيئة إن سلطات الاحتلال صعدت بشكل كبير جدا من إصدار الأوامر الإدارية بحق الاسرى الفلسطينيين، حيث أصدرت منذ بداية العام الجاري حوالي ١٠٠٠ امر ما بين تجديد وجديد، الامر الذي رفع أعداد الاسرى الإداريين بشكل غير مسبوق منذ بداية العام .
واضافت ان الاحتلال بكافة مكوناته يستخدم الاعتقال الإداري كسياسة عقاب جماعي بحق أبناء الشعب الفلسطيني ، حيث طال كافة شرائح المجتمع ، دون مراعاة للمعايير التي وضعها القانون الدولي والتي حدت من استخدامه.

> أعداد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال ارتفعت مؤخراً لتصل إلى ما يزيد عن (١٢٠٠) أسيرا، وهو النسبة الأعلى منذ سنوات سابقة .

ونوهت الهيئة أن الاعتقال الإداري هو سياسة تعسفية الهدف منها استنزاف اعمار الأسرى دون سند قانوني، بناءً على تهم سرية لا يسمح لأحد بالاطلاع عليها أو معاينتها مشيرةً الى أنه غالبا ما يتعرض المعتقل الإداري لتجديد مدة الاعتقال أكثر من مرة حيث يتم التمديد ثلاثة أشهر أو ستة أشهر واحيانا قد يطال لسنوات.

وطالبت الهيئة بالتدخل بشكل عاجل لوقف هذه المجزرة بحق أعمار الاسرى، ووضع قيوداً صارمة على فرض الاعتقال الإداري، تماشياً مع نصوص المواثيق الإنسانية، كما دعا الى دعم تحركات الاسرى الإداريين ومساندتهم في أي حراك تصعيدي قادم.■

ضرب وعزل وعقوبات جماعية..

ظروف اعتقال قاسية وغير إنسانية يعاني منها الأسرى الأطفال في سجن الدامون

يعاني الأطفال الأسرى في سجن الدامون الإسرائيلي من ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية تفتقر للحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الأطفال والأسرى.

وقالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، إن الأسرى الأطفال يعانون من نقص الطعام ورداءته، وانعدام النظافة، وانتشار الحشرات والاحتجاز في غرف لا تتوفر فيها تهوية وإنارة مناسبة، إضافة إلى الإهمال الطبي المتعمد وانعدام الرعاية الصحية، ونقص الملابس.

وأضافت، أن الأسرى الأطفال، يعانون كذلك من الانقطاع عن العالم الخارجي، والحرمان من زيارة الأهالي، والاحتجاز مع أطفال جنائيين إسرائيليين، والإساءة اللفظية والضرب والعزل، اضافة الى العقوبات الجماعية، وترويعهم عند اقتحام الأقسام».

ونوهت إلى أن «عدد الأسرى الأطفال في سجون الاحتلال بلغ ١٧٠ قاصرا، يقبع منهم ٤٣ في قسم الأشبال في سجن «الدامون»، أصغرهم الأسير حمزة سليم حجاب (١٤ عاما)، والذي تعرض لأقسى أنواع الضرب والتنكيل لحظة اعتقاله، وأثناء التحقيق معه».

وأكدت الهيئة أن «إدارة سجون الاحتلال تستمر بالتصعيد بحق الأسرى على اختلاف أعمارهم، في ظل غياب مؤسسات حقوق الإنسان الدولية، والتنصل من كافة المعاهدات والمواثيق الإنسانية».■

المعتقلون الإداريون يواصلون استعدادهم للبدء بخطوات نضالية لمواجهة جريمة الاعتقال الإداريّ

أكّد نادي الأسير الفلسطينيّ، أنّ المعتقلين الإداريين ومن الفصائل كافة يواصلون الاستعداد والتجهيز للبدء بخطوات نضالية ومنها خيار الإضراب عن الطعام، لمواجهة جريمة الاعتقال الإداريّ المتصاعدة، وسيكون هناك لجنة وطنية منبثقة عن الفصائل كافة لإدارة المواجهة.

وقال نادي الأسير، إنّه ومنذ مطلع العام الجاري، استمرت سلطات الاحتلال في توسيع دائرة الاعتقال الإداريّ، إذ تجاوز عدد المعتقلين الإداريين ألف معتقل، من بينهم ١٤ طفلًا، وأسيرتان، وبلغ عدد أوامر الاعتقال الإداريّ أكثر من ١٢٠٠، ويقبع المعتقلون الإداريون اليوم في ثلاثة سجون مركزية وهي: (عوفر، والنقب، ومجدو).

ولفت نادي الأسير، إلى أنّ المعتقلين الإداريين ومنذ بداية العام الماضي ٢٠٢٢، نفذوا سلسلة من الخطوات النضالية، وكان أبرزها مقاطعة محاكم الاحتلال، إلى جانب خطوة الإضراب عن الطعام التي نفّذها ٣٠ معتقلًا إداريًا واستمرت لمدة ١٩ يومًا، كصرخة في وجه جريمة الاعتقال الإداريّ، وهذه الخطوات تشكّل جزءًا من مسار نضاليّ طويل خاضه المعتقلون الإداريون على مدار عقود طويلة.

> **٨٠٪ من المعتقلين الإداريين، هم معتقلون سابقون أمضَوا سنوات في سجون الاحتلال، حيث اصدرت سلطات الاحتلال أكثر من ١٢ ألف أمر اعتقال إداريّ منذ عام ٢٠١٥.**

وأضاف أنّ جريمة الاعتقال الإداريّ التي تُشكّل إحدى أبرز الجرائم التي تنفّذها سلطات الاحتلال بحقّ الفلسطينيين وأخطرها، التي تصاعدت بشكل ملحوظ منذ العام الماضي، مقارنة بالأعوام القليلة الماضية، ففي شهر يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، كان عدد المعتقلين الإداريين نحو (٥٠٠)، واليوم تضاعف ليصل كما ذكرنا أعلاه إلى أكثر من ١٠٠٠.

وبيّن النادي، أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيليّ أصدرت منذ عام ٢٠١٥ أكثر من ١٢ ألف أمر اعتقال إداريّ، وكانت أعلى نسبة خلال العام الماضي، مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، إذ بلغ عدد الأوامر (٢٤٠٩).

وأشار نادي الأسير إلى أنّ ٨٠٪ من المعتقلين الإداريين، هم معتقلون سابقون أمضَوا سنوات في سجون الاحتلال ومنها رهن الاعتقال الإداري.

وتهدف سلطات الاحتلال من خلال جريمة الاعتقال الإداريّ إلى تقويض أي حالة فاعلة وفرض مزيد من السيطرة والرقابة على المجتمع الفلسطينيّ، في إطار نظام الفصل العنصري الذي يفرضه الاحتلال وعلى عدة مستويات.

من الجدير ذكره، أنّ سلطات الاحتلال تلجأ إلى الاعتقال الإداري، ضد من لا تستطيع أن توجه بحقّه لائحة اتهام، وذلك بذريعة وجود (ملف سرّي)، وكإجراء (انتقامي)، مستندة بذلك إلى قانون الطوارئ التي ورثته عن الانتداب البريطاني، وتتواطأ محاكم الاحتلال عبر قراراتها، في ترسيخ هذه الجريمة عبر تنفيذ أوامر مخابرات الاحتلال.■

«ندعو دولة الاحتلال الاسرائيلي إلى "وضع حد فوري لممارسة الاعتقال والاحتجاز التعسفيين على نطاق واسع، بما في ذلك الاعتقال الإداري للفلسطينيين، ولا سيما الأطفال".

ينبغي أن تُوفر دولة الاحتلال للمحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم المعتقلون إدارياً، جميع الضمانات القانونية والإجرائية، بما في ذلك الحق في إبلاغهم بسبب اعتقالهم واحتجازهم، والسماح لهم بالاستعانة بمحام، وتقديمهم على وجه السرعة أمام قاض. اذار/٢٠٢٢

لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

asra-ps.com

الاضراب الاخير للشيخ الشهيد خضر عدنان -الذي رفع سقفه برفض الاعتقال بشكل عام- يترك تأثيراً كبيراً على ما أحدثه إضرابه الفردي ضد الاعتقال الإداري أيضا، وهو ما جعل الاحتلال يرفع مستوى إجرامه معه ويرفض أي حلول وتفاوض لفك إضرابه.

خاض الشيخ الشهيد خضر عدنان ٦ إضرابات عن الطعام خلال مرات اعتقاله الـ ١٣، أشهرها إضرابه الثاني عام ٢٠١١ عندما أعلن امتناعه عن الطعام والكلام احتجاجا على اعتقاله الإداري (اعتقال بموجب ملف سري) وقيام أحد المحققين الإسرائيليين بشتمه وإهانته وشد لحيته.

الإحصائية العامة للعام ٢٠٢٣

4900 معتقل وأسير فلسطيني.
إجمالي عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي موزعون على ٢٣ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف وتحقيق.

2300 حالة اعتقال منذ بداية العام حتى ١٧ ابريل.

31 أسيرة في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

160 طفلًا أسيراً تقل أعمارهم عن (١٨) عاماً.

1017 معتقل إداري.

23 أسيراً عدد الأسرى القدامى المعتقلون قبل توقيع اتفاقية أوسلو.

400 أسير عدد الأسرى الذين أمضوا أكثر من ٢٠ عاماً في الاعتقال.

556 أسيراً عدد الأسرى الذين صدرت بحقّهم أحكامًا بالسّجن المؤبد (مدى الحياة).
بعد إصدار محكمة الاحتلال حكماً بالسجن المؤبد ٤ مرات على الأسيرين أسعد الرفاعي وصبحي عماد صبيحات من بلدة رمانة قضاء جنين.

237 شهيداً، عدد شهداء الحركة الأسيرة منذ عام ١٩٦٧.

13 أسيراً شهيداً محتجزة جثامينهم.

700 أسيراً مريضاً.

35 أسيراً في العزل.

19 صحفياً معتقلاً داخل سجون الاحتلال.

4 أسرى من نواب المجلس التشريعي.

إحصائيات حول الاعتقال الاداري

1,017 معتقلاً، معتقلون اداريا في سجون الاحتلال الاسرائيلي حتى مايو ٢٠٢٣ الحالي، وقد توزعت فترات اعتقالهم وفق التالي:

- **366** معتقلاً تم الحكم عليهم بقضاء ٣ أشهر في الاعتقال الإداري.
- **202** معتقلاً تم الحكم عليهم بقضاء ٦ شهر في الاعتقال الإداري.
- **348** معتقلاً تم الحكم عليهم بقضاء ١٢ شهراً في الاعتقال الإداري.
- **86** معتقلاً تم الحكم عليهم بقضاء ١٨ شهراً في الاعتقال الإداري.
- **12** معتقلاً تم الحكم عليهم بقضاء ٢٤ شهراً في الاعتقال الإداري.
- **3** معتقلاً تم الحكم عليهم بقضاء أكثر من ٢٤ شهراً في الاعتقال الإداري.

1200 أمر اعتقال اداري اصدره الاحتلال الاسرائيلي منذ مطلع عام ٢٠٢٣.

2,408 أمر اعتقال اداراي اصدرها الاحتلال في عام ٢٠٢٢.

5,728 أمر اعتقال اداري أصدرته سلطات الاحتلال بين ٢٠١٧-٢٠٢١.

12,000 أمر اعتقال اداري اصدره الاحتلال الإسرائيلي منذ ٢٠١٥.

50,000 أمر اعتقال اداري اصدره الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠١٤ ما بين قرار جديد وتجديد اعتقال حسب هيئة شؤون الأسرى والمحررين.

18,000 أمر اعتقال اداري اصدره الاحتلال الإسرائيلي خلال سنوات الانتفاضة الثانية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧.

19,000 أمر اعتقال اداري اصدره الاحتلال الإسرائيلي خلال سنوات الانتفاضة الأولى بين عامي ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٤

411 اضراب فردي عن الطعام منذ أواخر عام ٢٠١١، حتى مايو ٢٠٢٣، نفّذها الأسرى ضد الاعتقال الإداريّ.

ففي تاريخ الـ٢٥ من أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، نفّذ ٣٠ معتقلًا إدارياً في سجون الاحتلال إضرابًا مفتوحًا عن الطعام، تحت شعار إضرابنا حرّيّة، لينضم إليهم ٢٠ معتقلاً من بينهم معتقلون إداريون، بالإضافة إلى أسرى موقوفين، ومحكومين لسنوات، بالتزامن مع الإضراب قاطع المعتقلون الإداريون كافة درجات المحاكم العسكرية المختصة بالاعتقال الإداري، كخطوة استراتيجية هامة يسعون من خلالها إلى ترسيخ هذه الخطوة كأساس لمواجهة جريمة الاعتقال الإداريّ، واستمر الإضراب المفتوح عن الطعام ١٩ يومًا.

يقبع الأسرى الاداريون في ثلاثة سجون مركزية

وهي: عوفر (وسط الضفة)، والنقب ومجدو (جنوب وشمالي إسرائيل)».

ما يزيد عن ٨٠ ٪ من المعتقلين الاداريين هم معتقلون سابقون

تعرضوا للاعتقال الإداريّ مرات عديدة، من بينهم كبار في السن، ومرضى، وأطفال.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
تضامن TADAMON

إعداد:

وحدة البحوث والدراسات

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى

- تضامن -

٢٠٢٣م

www.asra-ps.com

Free.Asra@gmail.com